اقتصاد

الدولار قرب ٤٣٠ ليرة في السوق السوداء.. و«المركزي» يحذّر من الانجرار وراء الشائعات

محمد راكان مصطفى

ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية المتداولة عبر صفحات التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وتطبيقات الموبايل قرب مستوى ٤٣٠ ليرة سورية يوم أمس، وهذه الأسعار التي تم تناقلها في الوسط التجاري يوم أمس، كما هي العادة دوماً، وذلك بعد أن خسر الدولار أمس الأول أكثر من ٢٠ ليرة سورية بانخفاضه قرب مستوى ٤٢٠ ليرة، وقد ارتفع سابقاً خلال يوم الجمعة إلى نحو ٤٤٠ ليرة وأكثر.

ومن جانبه أكد مصرف سورية المركزي عودة تحسن سعر صرف الليرة السورية بانخفاض الدولار بما يقارب ٢٠ ليرة سورية خلال اليومين الماضيين حيث شهدت السوق انفجاراً للفقاعة السعرية غير المعللة لسعر الصرف بعدما وصل إلى مستويات غير مسبوقة. وبحسب بيان للمركزي حصلت «الوطن» على نسخة منه، يأتي هذا التحسن مدعوماً بالإجراءات التدخلية لتوفير القطع الأجنبي في سوق القطع عن طريق المصارف ومؤسسات الصرافة وبنسبة تمويل مستوردات تصل إلى ما يقارب ١٠٠٪ من حجم إجازات الاستيراد المقدمة للتمويل والمستوفية لشروطه.

عزا البيان التراجع المفاجئ لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي إلى ارتفاع الطلب على القطع الأجنبي في المناطق الشمالية من البلاد نتيجة للتطورات العسكرية وتعمد المجموعات الإرهابية المسلحة إلى تقطيع الطرق الواصلة إلى مراكز المدن ولا سيما حلب وريفها الأمر الذي شكل عامل ضغط إضافياً على سعر الصرف، حيث انتقل جانب من الطلب المتصاعد على القطع الأجنبي نحو محافظة دمشق (التي تعتبر المركز الرئيسي لتدخل مصرف سورية المركزي وتوافر معروض القطع الأجنبي) الأمر الذي أدى إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدها سعر الصرف خلال الأسبوع المنصرم.

وبحسب البيان، فقد ترافق هذا الطلب على القطع الأجنبي مع حملة إعلامية مكثفة هدفها إثارة مخاوف المواطنين من تدخل عسكري خارجي ومن ثم دفعهم إلى تحويل مدخراتهم إلى قطع أجنبي من خلال التهويل الإعلامي الذي مارسته الدول المعادية المساندة للعصابات الإرهابية المسلحة ولا سيما تركيا والسعودية نظراً لإفلاسهما وعجزهما عن تحقيق أي مكاسب على الأرض في ظل التقدم السريع للجيش العربي السوري في مناطق نفوذ المسلحين التابعين لهذه الدول، المترافق مع قيام الجانب التركي بقصف المدنيين في القرى الآمنة المحاذية للحدود السورية التركية، إضافة إلى سيل من تصريحات الجانب السعودي حول استعداده لإرسال قوات برية للتدخل في سورية؛ وعليه يدعو مصرف سورية المركزي أصحاب الفعاليات الاقتصادية من حملة إجازات الاستيراد إلى التوجه إلى المصارف ومؤسسات الصرافة لتمويل مستورداتهم بالطرق النظامية عن طريق مصرف سورية المركزي.

كما حذر المصرف المركزي المواطنين من الانجرار وراء الشائعات التي يروجها المضاربون في سوق القطع الأجنبي التي تستهدف لقمة عيشهم.

وزير الصناعة يطلب من «الإسمنت» البيانات الصحيحة عن الاستهلاك والإنتاج.. ويسأل عن مصير ٥ مليارات ليرة

الوطن

بدأ وزير الصناعة كمال الدين طعمة يوم أمس بفتح دفاتر حسابات الشركات والمؤسسات التابعة للوزارة بهدف تقييمها ومعرفة معدلات الأرباح والخسائر، وأول الدفاتر التي قلبت أوراقها كانت للمؤسسة العامة للاسمنت ومواد البناء.

وخلال اجتماعه مع إدارة الشركة يوم أمس، أشار الوزير طعمة إلى أهمية تحليل الرقم باعتباره بمفرده أصم وليس له معنى إذا لم يعط أثره على التحليل الاقتصادي، لذلك لابد من ربط الرقم بمؤشرات أخرى، حيث يتم ربط الخطة الإنتاجية بالموازنة الجارية وهذا الأمر كان عبر سنوات سابقة وطويلة «والجميع يعلم أن الموازنة كانت مهملة علما أن الصرف يتم بعيداً عن الدخول في التقييم وعندما تم إدخالها في التقييم تبين من خلال الأرقام أن هناك خللاً غير مقبول».

وبالأرقام بيّن الوزير أن معدل تنفيذ خطة الإنتاج في مؤسسة الاسمنت بلغ أكثر من ٣٢ مليار ليرة أي ٨٠٪ بالقيمة، وبالكمية ٥٢٪ مقارنة مع إجمالي التكاليف المتغيرة والبالغة ٩٦٪ «ومن هذه الأرقام أن هناك فارق ٥ مليارات لم تدرج ولم يعرف مصيرها. فأين ذهبت؟».

وأشار الوزير إلى أن السبب الرئيس هو قطع التبديل التي صرف عليها ١٥٠٪ علما أنها أرقام كبيرة، معتبرا أن هذا بحد ذاته خلل كبير، متسائلا: لماذا يتم صرف هذه القيمة وما هي المعطيات التي تدرج تحت هذا البند؟.

ولفت الوزير أن إلى قيمة ٢,٦٢ مليار قطع تبديل يعتبر رقماً كبيراً جداً ومتجاوزاً للاعتمادات المرصودة «وهذا يخولنا بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمدير المالي»، إضافة إلى تجاوزات في بند الوقود والزيوت، وبند مستلزمات سلعية أخرى حيث بلغ اعتماده ٣١ مليوناً والمصروف عليها بحدود مليار ليرة سورية، وهذا ما «ظهر واضحاً في ميزانية الشركة، والتي تبين أن نسب الإنفاق من المستلزمات السلعية أعلى بكثير من نسب تنفيذ الخطط الإنتاجية إلى جانب ارتفاع نسب الإنفاق على قطع الغيار والوقود والزيوت» الأمر الذي يقتضي تبريره.

وأشار إلى وجود خلل واضح في اسمنت طرطوس وذلك بين الموازنة والخطة الإنتاجية، مشيراً إلى أن أرقام الاستهلاك والإنتاج تثبت أن هناك بيانات مضللة.

وطالب الوزير بإعطائه الأرقام الصحيحة.

بدوره أكد المسؤولون في شركة اسمنت طرطوس أن هناك خللاً في وضع الخطة الإنتاجية للشركة، وتبين أن هناك توقفاً عن العمل في الخطوط الإنتاجية بحدود ٨٠٠ يوم، علما أنه كان المخطط توقف العمل ١٨٠ يوماً فقط لأعمال الصيانة. مشيرين إلى أنه خلال عمليات الصيانة لم يتم وضع قطع جديدة في المعمل بل تم إحياء القطع القديمة المنسقة.

الأمر ذاته أكد عليه المسؤولون في شركة إسمنت عدرا، ولاسيما النقص الواضح في العمالة الفنية، مؤكدين على إيجاد حل لذلك، خاصة وان هناك معاناة للعمال في العمل الذين يعملون بوردية ٢٤ ساعة لثلاثة خطوط إنتاجية نظراً لصعوبة الوصول إلى المعمل.

بدوره مدير عام المؤسسة محسن عبيدو تتطرق إلى أهم الصعوبات التي تعترض عمل المؤسسة تتمثل بداية بعملية التسويق التي لا تتناسب مع عمليات الإنتاج إضافة إلى تأمين الفيول والكهرباء والمازوت والسعي إلى تبسيط الإجراءات التي تعوق سير العملية الإنتاجية.

وذكرت المؤسسة في تقريرها الذي تقدمت به إلى الوزير أن الأولوية اليوم لإعادة إقلاع الشركات المتوقفة والتي أصبح من الممكن الوصول إليها إضافة إلى ضرورة إعادة ترميم الوحدة الاقتصادية التي كانت تؤمن أعلب احتياجات معامل الاسمنت من القطع التبديلية والأهم إيصال خطوط نقل القدرة الكهربائية إضافة إلى إعادة تأهيل خطوط الإنتاج بهدف رفد الطاقة الإنتاجية لخطوط الإنتاج والاهم حسب التقرير التنسيق بين القطاعين العام والخاص للمحافظة على استقرار السوق وعدم الاحتكار.

ولفت إلى أهمية معالجة الخلل في أوضاع الشركات من الجوانب المالية والفنية والتسويقية والإنتاجية وضبط الإنفاق فيها وفصل المديريات الإنتاجية عن الفنية في بعض الشركات ووضع نظام داخلي للشركات التي ليس فيها نظام داخلي بما يسهم في تحديد المسؤوليات والقيام بالواجبات التي تقع على عاتق كل جهة إضافة إلى دراسة وتدقيق الأرقام والمؤشرات بالتنسيق مع مديريات التخطيط والتسويق والإنتاج بالوزارة.

الشركات الإنشائية تتحمل مسؤولية كبيرة خلال الظروف الحالية

عرنوس لمديريه: تشغيل العمال المتوقفين عن العمل في المشاريع

الوطن

بيّن وزير الأشغال العامة حسين عرنوس أن الشركات الإنشائية تمتلك الإمكانات والخبرات المتراكمة على الرغم من تعرضها للتخريب والدمار. موضحاً خلال اجتماعه أمس مع مديري الشركات الإنشائية أن هذه الشركات سوف يكون لها الدور الرائد في إعادة الإعمار، الأمر الذي يرتب عليها مسؤولية كبيرة خلال هذه الظروف الصعبة الحالية لقدرتها على تحدي المصاعب واستمرارها في تطوير أدائها لتكون من المساهمين الأساسيين في المرحلة المقبلة.

وبحث وزير الأشغال العامة واقع الشركات الإنشائية مع إداراتها والأسس والرؤى الكفيلة لتطوير عملها لتكون من القطاعات الرابحة. كما ناقش البلاغات والتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء فيما يتعلق بالتعيين والتعاقد والاستفادة من العمال المتوقفين عن العمل بسبب توقف المشاريع التي كانوا يعملون فيها في المناطق الساخنة وتشغيلهم في المشاريع التي تنفذها الشركات الإنشائية في المناطق الآمنة وطلب من المعنيين في هذه الشركات التقيد بتعليمات الحكومة في ضغط النفقات وتخفيض استهلاك المحروقات ومنح المكافآت والتقليل من استهلاك القرطاسية والصيانة بمختلف أنواعها بنسبة ٣٠٪ وتنفيذ سياسة الحكومة في ترشيد الإنفاق في ظل الظروف الراهنة، ودعا عرنوس إلى تعزيز دور مديريات التنمية الإدارية في الشركات كافة ووضع الخطط اللازمة للحفاظ على اليد العاملة الخبيرة ودعا مديري الشركات من جانب آخر إلى التنسيق بينهم في تنفيذ المشروعات واستثمار الآليات لسد الحاجة لدى الشركات الأخرى.

وعلى صعيد مشاريع الشركة العامة للبناء والتعمير في مجال البناء السريع، فقد بدأت الشركة تتخذ مجموعة من الإجراءات بشكل فوري كمرحلة أولى في المساهمة بإعادة الإعمار وتحديد حاجة السوق وخاصة لجهة التشييد السريع حيث يتم التواصل لتأمين معمل مسبق الصنع وفق أحدث التقنيات المستخدمة في صناعة البناء وبطاقة إنتاجية بحدود ٣٠٠ ألف م٢ سنوياً وقد أصبح تطوير التقنيات المرتبطة بالإنشاء السريع بشكل مطلباً ملحاً لتلبية متطلبات المرحلة الحالية من سكن إيواء ومساكن جاهزية وإقامة وتأهيل منشآت عامة بشكل سريع وترى أن من الضروري امتلاك العدد والأدوات والتجهيزات اللازمة لاستيعاب وتوطين تقنيات البناء الحديثة وإدخال التكنولوجيا الراقية للانتقال إلى صناعة البناء في سورية تمهيداً لمرحلة إعادة الإعمار.

وتواصلت شركة البناء مع بعض الشركات العالمية في الدول الصديقة مثل روسيا وإيران والصين في مجالات عديدة أبرزها التشييد السريع وتقنيات الصناعات المعدنية والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية للمشافي والجامعات والمباني العامة للاستفادة من الخبرات المتوفرة لديهم وتأمين متطلبات العمل للقطاعات التي اعتمدتها الشركة للعمل، إضافة إلى الاطلاع على أحدث تقنيات التشييد السريع وتم التواصل مع شركات روسية وآخرها مع شركة ASI التي تستخدم التقنية الأكثر حداثة لهذه المنتجات وبطاقة إنتاجية نحو ٣٠٠ ألف م٢ سنوياً وتتضمن خطوط إنتاج لتصنيع بلاطات مسبقة الإجهاد وبلاطات بيتونية مسلحة خاصة للطرق وأعمدة وجدران ومناور للمصاعد، إضافة إلى إنتاج أعمدة كهرباء بيتونية والعديد من العناصر البيتونية المسلحة مسبقة الإجهاد وذلك لضرورة متابعة التقنيات الأحدث في إنتاج وتصنيع العناصر الإنشائية مسبقة الصنع.

السالم لـ«الوطن»: تقدير أضرار المطاحن والتموين خلال أيام

عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية لؤي السالم لـ«الوطن» عن بدء تشكيل اللجان الخاصة بتقييم حجم الأضرار التي طالت كلاً من الشركة العامة للمطاحن ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الناجمة عن التفجير الإرهابي الذي وقع يوم الثلاثاء الماضي.

وبيّن أن هذه اللجان مشتركة بين الوزارة ومديرية التجارة الداخلية، وسيتم خلال أيام تحديد قيم وحجم الأضرار المادية التي تعرضت لها المديرية وشركة المطاحن.

وفي سياق العمل التمويني أكد السالم أن دوريات حماية المستهلك تتوزع على المناطق كافة والأسواق الرئيسية في محافظة ريف دمشق وأنه من أهم محاور عملها متابعة توفر المواد والسلع وخاصة الأساسية التي يحتاج إليها المواطن بشكل ضروري ومستمر خاصة المواد الغذائية حيث تتم مراقبة جودة وسلامة المواد الغذائية المعروضة وسحب العينات في حال وجود أي شبهة حول أي منتج وتنظيم الضبط الخاص بذلك وإحالة العينة للمخبر المختص للتأكد من سلامة ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، إضافة متابعة التقيد بالأسعار للمواد المعروضة حسب نشرات الأسعار الصادرة عن المديرية وبناء على دراسات التكاليف المقدمة لبعض المواد والتأكيد على الباعة ضرورة إبراز الأسعار والفواتير الخاصة بالمواد المعروضة لديهم وعدم التلاعب بهذه الأسعار سعياً لتحقيق الربح السريع والكبير على حساب المواطن، إضافة إلى متابعة مستمرة من دوريات حماية المستهلك لواقع عمل المخابز والتقيد بجودة صناعة الرغيف وعدم التلاعب بالوزن أو البيع بالعدد وذلك نظراً لقيمة الرغيف الذي تسعى الدولة إلى تأمينه للمواطن بشكل جيد وميسر.

هذا واطلع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين أمس على حجم الأضرار والخسائر في الشركة العامة للمطاحن ومديرية التجارة الداخلية، مؤكداً ضرورة العمل على تقدير حجم الأضرار وأن تقوم ورش الصيانة والإصلاح بإعادة إعمار ما تم تخريبه فوراً.

واستمع الوزير شاهين من مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم ومن المدير العام للشركة العامة للمطاحن زياد بلّة إلى شرح حول الواقع التمويني في المحافظة وحركة البيع والشراء في الأسواق والإجراءات المتخذة بحق من يحاول الغش والاحتكار والتلاعب بالأسعار والمواصفات، وآلية عمل المطاحن لإيصال الطحين إلى المخابز بأفضل المواصفات والشروط المطلوبة التي تضمن إنتاج خبز جيد بنوعية جيدة.

الخبير الاقتصادي قحطان السيوفي: ١٢٢ محطة في رحلة الاقتصاد السياسي الدولي.. والزمن ٥ سنوات من عمر الحرب على سورية

الوطن

جلس أمام مقود الأفكار.. ضبط المرآة الخلفية على محور الاقتصاد السياسي الدولي، ومضى في رحلة عبر الزمن استغرقت خمس سنوات، مرّ خلالها على ١٢٢ محطة مهمة في ذاكرة العالم القريبة، وعند المحطة الأخيرة، ختم دليله لقيادة الأفكار الاقتصادية والسياسية، ضامناً لمن يستخدمه؛ رؤية أوضح للعالم عبر الزجاج الأمامي.

في رحلة فكرية شائقة، قدم الباحث الاقتصادي الدكتور قحطان سيوفي في كتابه (محطات في الاقتصاد السياسي الدولي) قراءة هادئة ورصينة لأبرز الأحداث الاقتصادية والسياسية على المسرح العالمي، طوال خمس سنوات من عمر الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠١٥).

ولتفادي التشتت والتشويش الفكري، قلّم السيوفي كل الأفكار والأحداث الفرعية والتفصيلية، مبرّزاً الفكرة الرئيسية التي يرغب في إيصالها إلى القارئ، وملخصاً الحدث وموقفه منه بصفحتين على الأكثر، فكان كلامه نعم نعم، لا لا.. فظهر الكتاب وكأنه سلسلة من ١٢٢ زاوية رأي، مكتوبة بأسلوب صحفي واضح، اختلفت مواضيعها، وتنوعت بين السياسة والاقتصاد، والعالمي والإقليمي والمحلي، لكنها تدرجت وفق مسار تاريخي متسلسل، ومضبوط بدقة، على ساعة وقوع الحدث.

عالج الكاتب أهم الموضوعات التي لها علاقة بالمشهد الاقتصادي السياسي الدولي في الشوط الثاني من ولاية الرئيس الأميركي أوباما؛ حيث التردد، والتخبط في السياسة الداخلية والخارجية الأميركية سيد الموقف، ففي داخل الولايات المتحدة كان للأزمة الاقتصادية تداعياتها؛ تضخم هائل للدين العام الأميركي، وعجز الموازنة، والبطالة... وأصبح موضوع سقف الدين العام الأميركي مشكلة سياسية واقتصادية تهدد بإفلاس الحكومة الأميركية لأول مرة في تاريخ (أكبر اقتصاد في العالم)، بل كادت تهدد مستقبل الرئيس الأميركي أوباما في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٢... وكل ذلك أدى إلى إرباك ونوع من الشلل السياسي والاقتصادي لدرجة أن رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية قال: (الدين العام للولايات المتحدة يشكل أكبر خطر على الأمن القومي الأميركي). يضاف إلى ذلك الصراعات والخلافات الثأرية بين الحزبين الأميركيين الكبيرين (الديمقراطي، والجمهوري).

وعرض الكاتب موقفه من فقدان الولايات المتحدة جزءاً من هيبتها الاقتصادية، ووزنها الائتماني في ظل هذه الوقائع، ومعاناة دول الاتحاد الأوروبي من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية، حتى أصبحت منطقة اليورو مهددة بالتفكك.

ولم ينس المرور على محاولات بعض حكومات الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية القديمة البائدة كفرنسا وبريطانيا استعادة بعضٍ من نفوذها الضائع، عبر تدخلها في أحداث ما سمي الربيع العربي، ومحاولة تصدير مشاكلها الداخلية هروباً للأمام، فكانت النتيجة الفشل والمزيد من الضعف الاقتصادي، وبالمقابل شعرت الولايات المتحدة الأميركية المربكة، والقلقة، في ظل الأزمة، أنه لم يعد لديها قدرة أو مصلحة ذاتية في (كتابة القواعد العالمية وتطبيقها) وشعرت واشنطن ومعها عواصم الدول الصناعية الكبرى السبع أنها عاجزة عن قيادة الاقتصاد العالمي ومواجهة تداعيات الأزمة، فلجأت إلى تشكيل (مجموعة الدول العشرين) في محاولة لإيجاد حلول للأزمة الاقتصادية العالمية، فجاءت نتائج أعمال اجتماعات هذه المجموعة استعراضية وكأنها (اتفاق مهذب على الاختلاف).

وركّز السيوفي على صعود مجموعة الدول الصاعدة المسماة (بريكس) وتضم (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) مقابل مجموعة العشرين، فبدت مجموعة دول بريكس وكأنهم حراس غيورون على السيادات الوطنية لدولهم... كما أظهرت بريكس قدرة كبيرة على تجاوز آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وحققت نسب نمو مرتفعة، ورقة موضوع (مجموعة بريكس؛ قطب عالمي جديد) وتصدت بقوة للهيمنة الأميركية بما في ذلك استخدام روسيا، والصين حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد مشاريع القرارات السياسية المدعومة أميركياً ضد الدولة السورية، ورقة موضوع (روسيا، والصين والوقوف مع الحق).

إضافة إلى ظهور العملاق الاقتصادي الصيني كأكبر دائن للولايات المتحدة الأميركية، وتملك الصين أكبر احتياطي للنقد الأجنبي في العالم أكثر من (٣,٧) تريليونات دولار، فبدت الثنائية الاقتصادية (الأميركية الصينية)، وكأنها صراع وتحالف بين (الأصدقاء الأعداء) في إطار المصالح المشتركة بعد إخفاق الرهان الأميركي على إسقاط الصين اقتصادياً.

وحضرت الأزمة الاقتصادية العالمية بقوة في كتاب السيوفي، وهي التي أسست لتحولات تاريخية لم تسلم منها الدول النامية. كما حضرت مواضيع تدخل دول وقوى عالمية وإقليمية لدعم وتمويل الإرهاب الذي أسهمت في إيجاده، وسرعان ما بدأت تعاني منه، في تركيا، وفي بعض دول الخليج النفطية انطلاقاً من أن طابخ السموم لا بد أن يذوقها.. فعمدت إدارة الرئيس أوباما وحلفاؤها الإقليميون والعرب- الذين دعموا ومولوا الإرهاب- أصلاً- إلى تشكيل سيناريو (التحالف الدولي لضرب الإرهاب) وقد أثبتت الوقائع أن هذا التحالف ذو طابع استعراضي لم يؤد إلى أي نتيجة، وعمدت القوى الدولية والإقليمية المتحالفة بقيادة إدارة أوباما إلى ابتداع مخطط تآمري جديد لمواجهة جبهة قوى الممانعة والمقاومة الممتدة من موسكو عن طريق تسييس السوق النفطية العالمية، وابتدعوا سيناريو تخفيض أسعار النفط العالمي بهدف إضعاف روسيا وإيران اقتصادياً.